

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

المنتدى المصري السابع و السبعون

بمناوان

فرص تطوير سوق ما بين

المصارف في السودان

إعداد:

د. فتح الرحمن علي محمد صالح

مدير إدارة المحافظ والصناديق - بنك الاستثمار المالي

الخرطوم - السودان

أكتوبر 2009

ملخص الورقة:

الموضوع الأساسي للورقة هو التعرف علي واقع واتجاهات سوق ما بين المصارف في السودان كمحاولة لإضافة أدبيات حول هذه الموضوع ذو الأهمية القصوى في إيجاد سعر مناسب لتكلفة الأموال في الاقتصاد السوداني من ناحية، وتوفير شروط مناسبة لفعالية السياسة النقدية من ناحية أخرى. تهدف الورقة للتعرف علي الأطر النظرية لهذه السوق وأهميتها النقدية بجانب استثارة الأفكار حول السبل الكفيلة بتطويرها لمصلحة الاقتصاد الوطني. اعتمدت الورقة علي المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة مصادر البيانات الثانوية كتقارير بنك السودان المركزي وسوق الخرطوم للأوراق المالية والجهات الأخرى ذات الصلة.

توصلت الورقة لعدة نتائج من أهمها ضعف نسبة التعاون بين المصارف السودانية مقاسه علي أساس الموجودات / المطلوبات البنينة نسبة لإجمالي موجودات / مطلوبات المصارف حيث لم تتعد الـ 3% في المتوسط خلال الفترة 1999—2007. كذلك وجود هوامش كبيرة ومفارقات في العوائد الخالية من الخطر في السودان وذلك بسبب ضعف أو محدودية سوق ما بين المصارف في السودان، بجانب ضعف إصدارات المصارف من الأوراق المالية وبالتالي هذا الوضع من شأنه أن يحد من فرص توظيف الأموال بين المصارف في السودان.

أوصت الورقة بعدة توصيات من أهمها ضرورة إيجاد آليات لضمانات قوية للقروض فيما بين المصارف، بجانب تشجيع المصارف فيما بينها أو منفردة علي إنتاج الأوراق المالية التي تتيح الاستخدام الأفضل للفوائض/ العجوزات المالية وذلك لخدمة سوق ما بين المصارف المحلي. كما أوصت الورقة بضرورة إشاعة ثقافة سوق ما بين المصارف في كافة الدوائر ذات الصلة بالعمل المصرفي. اختتمت الورقة بأفكار بحثية مستقبلية في مجال تنمية سوق ما بين المصارف في السودان.

أولاً: مقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي من المكونات الرئيسية للقطاع المالي في أي مجتمع يدار علي أساس السوق الحر. يمارس الجهاز المصرفي بفروعه المختلفة التجارية والاستثمارية دور التوسط المالي بين أصحاب العجز المالي والفائض المالي Financial Intermediation. وتتم عملية الوساطة تحت رقابة وإشراف السلطة النقدية التي تهدف بصفة عامة لتطوير أدوات التوسط المالي فيما بين المصارف فيما يعرف بسوق ما بين المصارف Interbank Market. وتعمل هذه السوق بصورة رئيسية علي مساعدة المصارف لتحقيق النمو الاقتصادي والمالي في إطار محسن من مجالات العمل يضمن لها إدارة جيدة لموجوداتها ومطلوباتها من ناحية وتدعيم مؤشرات المالية وبالأخص تلك المتعلقة بقائمة الدخل من ناحية أخرى.

تأسيسا علي ما سبق تقسم الورقة لثلاث أقسام أساسية يركز القسم الأول بصورة رئيسية علي الأدبيات المختلفة لسوق ما بين المصارف، بينما يحاول القسم الثاني تسليط الضوء علي واقع هذا السوق في السودان، ويناقش القسم الثالث فرص تطوير سوق ما بين المصارف في السودان وتفعيل الأهداف التنموية للجهاز المصرفي السوداني.

ثانياً: أهمية الورقة:

تتبع أهمية الورقة من الآتي:

1. علي الرغم من الأهمية المتزايدة لسوق ما بين المصارف، إلا أن الأدبيات حول هذه السوق وماهيتها وكيفية عملها تعتبر محدودة، لذا جاءت هذه الورقة متناولة لموضوع سوق ما بين المصارف في السودان وتلمس نشاطه.

2. اهتمام بنك السودان المركزي بموضوع سوق ما بين المصارف و تشجيعه من خلال سياساته النقدية والتمويلية السنوية.

ثالثاً: أهداف الورقة:

تتمثل أهداف الورقة في الآتي:

1. التعرف علي الأطر النظرية لسوق ما بين المصارف وأهميتها في تنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي.

2. استئارة الأفكار حول موضوع سوق ما بين المصارف في السودان ومعالجة جوانب القصور فيه.

3. التعرف علي واقع سوق ما بين المصارف في السودان واقتراح المعالجات الفنية لتطويره بما يخدم المصرفية في السودان من ناحية والاقتصاد الكلي من ناحية أخرى.

رابعاً: منهجية الورقة ومصدر المعلومات:

تقوم الورقة علي المنهج الوصفي التحليلي في معالجة موضوعها والمتعلق بفرص تطوير سوق ما بين المصارف في السودان، وذلك بالاعتماد علي مصادر البيانات الثانوية كالدوريات والأوراق العلمية ذات

الصلة بموضوع البحث فضلاً عن التقارير السنوية الصادرة عن الجهات ذات الصلة بموضوع الورقة.

خامساً: الصعوبات الفنية التي واجهت الورقة: Research Constrains

واجهت الورقة عدة صعوبات منها علي سبيل المثال:

1. حداثة الموضوع وندره الأدبيات النظرية حوله محليا وعالمياً.
2. يتصف موضوع سوق ما بين المصارف بالفنیه العاليه وبالتالي تعقد مجالاته، الأمر الذي يجعل البيانات حوله ذات طبيعة داخلية وغير منشورة.
3. تأسيساً علي (2) أعلاه، فإن متابعة جوانب سوق ما بين المصارف في السودان تعتمد بصورة كبيرة علي التعميم من ناحية والاستنباط من ناحية أخرى لقراءة لوقع هذه السوق في كثير من جوانبها، وهذا يعني أن الخلاصة المتوصل إليها حول واقع هذه السوق في السودان ذات طبيعة عامة وتعطي مؤشرات حول الواقع وهذا في تقديري لا يقدر في صلاحيتها للتوصية بمعالجات فنية حول تطوير هذه السوق في السودان.

سادساً: تنظيم الورقة:

تقسم الورقة لثلاث أقسام رئيسية، القسم الأول بعد مقدمة الورقة يتناول الإطار النظري لسوق ما بين المصارف وأهميته الفنية، القسم الثاني يتناول ملامح سوق ما بين المصارف في السودان، القسم الثالث والأخير من الورقة يركز علي عرض المعالجات الممكنة لتطوير سوق ما بين المصارف في السودان. تختتم الورقة بالملاحق اللازمة ومن بعد قائمة المصادر والمراجع المستند عليها في البحث.

القسم الأول

الإطار النظري لسوق ما بين المصارف

Conceptual Framework

تمهيد:

يحاول هذا القسم من الورقة التعريف بمفهوم سوق ما بين المصارف وتتبع أهميته النقدية والاقتصادية ومساعدته في تنفيذ السياسة النقدية.

أولاً: تعريف سوق ما بين المصارف:

سوق ما بين المصارف مصطلح يستخدم للدلالة علي الأسواق عالية التنظيم بين المصارف وبالأخص في مجال النقد الأجنبي وكذلك المتاجرة في الأموال لأغراض الالتزام بنسب الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي بجانب الاستثمار المتبادل فيما بين المصارف في منتجاتها المصرفية والمالية. (1) كذلك من تعريفات سوق ما بين المصارف أنها سوق مالية من نوع خاص تقوم فيه البنوك بالاقتراض قصير الأجل من البنوك ذات الفائض المالي (2)

أيضا من التعريفات لسوق ما بين المصارف انه سوق تقوم فيه المصارف بالإقراض والاقتراض فيما

بينها. كذلك يقوم البنك الذي يحتاج لسيولة لتمويل المشروعات الكبرى Venture Projects بالاقتراض من هذه السوق، تستخدم عدة أسعار للتمويل في هذه السوق أشهرها LIBOR وهو متوسط سعر الفائدة للقروض ما بين البنوك في لندن London Interbank Offered Rate وكذلك لليورو وفي طوكيو يستخدم سعر TIBOR وهكذا. يراقب عادة أداء هذه السوق جيداً لمعرفة وتقدير المخاطر الائتمانية ولمعرفة حالة الاقتصاد بصفة عامة. في حالات الأزمات المالية Financial Crunch فإن أنشطة هذه السوق تتباطأ بصورة كبيرة لتصل في بعض الأحوال المتطرفة لمرحلة التجمد (في هذه الحالة البنوك لا تثق في بعضها وتعتقد أن الأموال التي سوف تقرضها لبنوك أخرى قد لا تسترد. وفي مثل هذه الأحوال ترتفع تكلفة الأموال بصورة كبيرة ويزداد معها الهامش أو الفرق بين العائد أو سعر الأموال في سوق ما بين البنوك والعائد علي السندات الحكومية المضمونة TED)⁽³⁾.

علي الرغم من الأهمية الكبيرة التي يلعبها سوق ما بين المصارف في الاقتصاد علي النحو الذي يفصل أدناه، إلا أنه لا توجد أدبيات شاملة تغطي هذه السوق ووظائفها وآلية عملها ودورها في إدارة السياسة النقدية والمنتجات المتداولة فيها، وماهية العوامل والظروف التي تحد من وظائفها النقدية وكيفية التغلب عليها. يلعب سوق ما بين المصارف وبالأخص للتمويلات ذات الأجل المتناهي في القصر overnights Loans للقروض غير المضمونة Unsecured دوراً مهماً في رسم السياسة النقدية وبالأخص في الاقتصاديات المتقدمة. وعادة يمثل سعر الفائدة أو معدل تكلفة الأموال في هذا السوق هدفاً محورياً للبنك المركزي في رسم سياساته النقدية لما لهذا السعر من تأثير كبير علي سعر الفائدة (هامش الأرباح) الذي يستهدفه البنك المركزي في الاقتصاد المعين للتأثير علي مجريات النشاط الاقتصادي. كما أن هذا السعر (تكلفة التمويل للأموال فيما بين المصارف) يبرر قيامها بعمليات التوسط المالي طالما كان هناك هامش إيجابي Spread بين هذا السعر وبين سعر الأموال لدى البنك المركزي ويعني هذا أن لهذا السعر أهمية قصوى في رسم السياسات الائتمانية الداخلية بالمصارف.

يساعد سوق ما بين المصارف في إعادة توزيع السيولة فيما بينها والتي تم ضخها سابقاً بواسطة البنك المركزي بأساليبه المختلفة سواء كان ذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations أو عن طريق الأسلوب المباشر في التمويل لأجل قصيرة وغيرها من الأساليب. أحد الأسباب لهذا التوزيع هو إعادة التوازن فيما بين المصارف بشأن توقعات احتياجاتها من السيولة في الأجل القصير. عادة تدخل البنوك لهذا السوق (ما بين المصارف) لأغراض المضاربة وبعضها نتيجة لاختلاف هياكلها عن بقية البنوك الأخرى الأمر الذي يؤثر علي قدرتها في استئجار الأموال سواء من البنك المركزي أو من المصارف الأخرى⁽⁴⁾.

تنشأ أهمية سوق ما بين المصارف من كونه يعتبر آلية مثالية لإدارة المخاطر، وبالأخص مخاطر سعر تكلفة الأموال Cost of Fund، وذلك لأنه في الحالة التي يتم فيها التمويل متوسط وطويل الأجل من مصادر

ذات اجل قصير، فان ذلك من شأنه أن يوقع البنك في مشكلة عدم التماثل Mismatch وما ينطوي عليها من تغير أسعار التمويل في الأجل الطويل لغير صالحها.

تلعب أسواق ما بين المصارف في مجال القروض و النقد الأجنبي والأوراق المالية والسلع وغيرها من المجالات أدواراً رئيسية في النظم المالية للاقتصاديات التي تدار علي أساس السوق الحرة وذلك علي النحو التالي:

الأول: تشكل سوق ما بين المصارف هدفاً استراتيجياً لتدخلات البنك المركزي للتأثير علي متوسط تكلفة التمويل بهذه الأسواق بما يساعده في رسم سياساته النقدية.

الثاني: يتمثل في أن سوق ما بين المصارف تعمل علي تحسين الفعالية المالية من خلال نقل وتخصيص الموارد من المؤسسات ذات الفائض المالي إلي المؤسسات ذات العجز المالي بما يساعد في التخصيص الأمثل للموارد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي⁽⁵⁾.

الثالث: تستخدم البنوك سوق ما بين المصارف كملاذ للتحوط ضد صدمات السيولة، وفي الأحوال التي لا يقوم بها سوق ما بين المصارف بهذه الوظيفة فإن تكلفة الأموال فيها تنسم بالارتفاع وعدم الثبات .Volatile

الرابع: التنسيق بين البنوك فيما بينها للتصدي للمخاطر المختلفة وذلك عبر تطوير أعمالها ومنتجاتها لتواكب المستجدات، بجانب تكملة أعمالها المصرفية في ظل التخصص السائد، بالإضافة للتمويل الجماعي للمشروعات الكبرى.

يقوم سوق ما بين المصارف بأدواره المذكورة أعلاه في الأحوال العادية بصورة وظيفية فعالة أما في حالة الأزمات المالية، كالتي نشهدها حالياً فلا بد للبنك المركزي من التدخل ليسهم في إعادة التوازن لهذا السوق، ويتم التدخل عادة عن طريق عمليات السوق المفتوحة Open Market Operation وبهذا المفهوم فإن البنك المركزي يكمل هذا السوق بصورة فعالة ولا يكون بديلاً عنه . وتقليدياً كانت البنوك المركزية تقوم بعمليات السوق المفتوحة للتأثير علي حجم السيولة في النظام المصرفي، ولكن حالياً فإن هدفها هو التأثير علي سعر الأموال في الأجل متناهي القصر (الليلة علي سبيل المثال Overnight)⁽⁶⁾.

فيما يتعلق بمواصفات السوق الفعال لما بين البنوك في الإطار الإسلامي Interbank Islamic

Market ووسائل إيجاد أو تحقيق هذه الفعالية فيمكن إجمالها في الجدول رقم(1):

جدول (1)

خصائص ووسائل تنفيذ سوق ما بين البنوك الفعالة

الرقم	الخصائص	وسائل التنفيذ
1	عدد كبير من الأوراق المالية المصدرة	1. الأوراق المالية الحكومية 2. الأوراق المالية المصدرة بواسطة الشركات
2	عدد كبير من اللاعبين في السوق	1. المؤسسات المالية الإسلامية 2. المؤسسات التقليدية 3. مؤسسات مالية أجنبية
3	متعاملين فاعلين في السوق	من خلال تعاملات أكبر تضمن السيولة العالية للسوق
4	نظام فعال للتسوية يمتاز بالشفافية	الفورية في المعاملات
5	إطار جيد من الرقابة والإشراف	البنك المركزي / السلطة النقدية

Source: Syed Tarig Husain , State and need of Islamic Interbank market in Pakistan , paper presented Islamic Financial Market conference , Pakistan , Jan.2007

من المنتجات محتملة التداول في سوق ما بين المصارف الإسلامية ما يلي:

1. الصكوك ذات الأجل المختلفة المصدرة أو المضمونة بواسطة الحكومة.
2. صكوك المشاركة الإسلامية.
3. المضاربة الاستثمارية فيما بين المصارف Mudarabah Interbank Investment
4. المرابحات السلعية – منتجات مالية قصيرة الأجل ذات عائد ثابت (ثلاث المصارف التقليدية).
5. عمليات البيع وإعادة الشراء للأصول Sale and Buy Back Assets
6. مقايضة الودائع Deposit Swap بالعملات وكذلك بالأدوات المالية.

الجدير بالذكر انه توجد بعض المتطلبات لجودة هذه السوق من بينها:

1. الأسهم ليست أداة مثالية للتداول في سوق ما بين المصارف الإسلامية (لانخفاض سيولتها وارتفاع مخاطرها فضلاً عن عدم التنبؤ بعائدها).
2. لا بد من استخدام مؤشر عائد إسلامي كمعيار لتكلفة الأموال Benchmark rate
3. التصنيف الإسلامي للمنتجات يجب أن يتم تطويره لتنشيط وتحريك السوق (7)

القسم الثاني

ملاحق سوق مابين المصارف في السودان

تمهيد:

يختص هذا الجزء من الورقة بالتعرف علي السياسات والقوانين والتوجيهات ذات الصلة بفرص تطوير سوق ما بين المصارف في السودان، بجانب محاولة لتقصي واقعه الحالي وذلك علي النحو التالي:

أولاً: دواعي الاهتمام بتنمية سوق ما بين المصارف في السودان:

توجد العديد من الأسباب التي تدعو للاهتمام بموضوع تنمية سوق ما بين المصارف في السودان. من هذه الأسباب ما يلي:

1. الظروف النوعية التي يشهدها الاقتصاد السوداني من تحولات هيكلية في أسلوب إدارته لصالح موجبات الاقتصاد الحر، وإسناد قيادة التنمية للقطاع الخاص تجعل المصارف السودانية مطالبة بحشد المدخرات اللازمة للقيام بتمويل التوسعات الإنتاجية للقطاع الخاص، وهذا لا يتم بصورة مصرفية منفردة بل عبر آليات سوق ما بين المصارف.
2. تتميز الغالبية العظمى من المصارف بصغر أحجامها (علي أساس رأس المال المدفوع والاحتياجات) وذلك بالمقارنة بالمصارف الإقليمية وبالتالي يستدعي هذا ضرورة وجود سوق نشط يجمع المصارف السودانية في أنشطة جماعية تساعدها في تحقيق أهدافها من ناحية وأهداف الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى⁽⁸⁾.
3. قيام بنك السودان المركزي بالكثير من أعمال سوق ما بين المصارف وبالأخص في مجال توفير السيولة والنقد الأجنبي وغيرها من المبادرات المصرفية أسهم في تحقيق وجود هذه السوق ولكن من زاوية البنوك - البنك المركزي، والمطلوب في هذه المرحلة تفعيل سوق ما بين المصارف ليؤدي دوره المنشود في الاقتصاد الوطني.
4. غياب سوق ما بين المصارف النشطة أسهم في تشوه تكلفة التمويل في الاقتصاد وبالتالي تشوه العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وعرض النقود وغيرها.
5. غياب السوق الفعال لما بين المصارف في السودان أسهم في التأثير سلباً علي المتغيرات المصرفية نظراً لاختلاف سياسات تسعير الأموال في المصارف بصورة منعزلة عن تكلفة أموالها الداخلية ولهذا انعكاسات كبيرة علي مجمل متغيرات النظام المصرفي.
6. غياب سوق فعالة بين البنوك في السودان من شأنه إضعاف أثر السياسة النقدية وبالتالي فإن تطوير هذه السوق من شأنه مساعدة بنك السودان المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية وبالتالي الأهداف الاقتصادية الكلية.

ثانياً: السياسات والقوانين ذات الصلة:

يشجع بنك السودان المركزي المصارف والمؤسسات المالية علي تنمية وتوسيع فرص التعاون فيما بينها فيما يعرف بسوق المصارف، وقد جاء هذا التشجيع في سياساته وتوجيهاته بعدة أساليب منها:

1. يجوز لأي مجموعة من المصارف الإسلامية تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية، مع إخطار بنك السودان المركزي قبل بدء التنفيذ

2. يجوز لأي مجموعة من المصارف التقليدية تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية، مع إخطار بنك جنوب السودان قبل بدء التنفيذ.

3. يشجع بنك السودان المركزي حفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية، بيع وشراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي فيما بين المصارف الإسلامية، وسيقوم البنك بالمساعدة في تسهيل إجراءات المعاملات.

4. يشجع بنك السودان المركزي حفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية، بيع وشراء الصكوك، السندات الحكومية وأذونات الخزانة والنقد الأجنبي فيما بين المصارف التقليدية، وخصم الأوراق المالية. وسيقوم بنك جنوب السودان بالمساعدة في تسهيل إجراءات المعاملات، وغيرها من جوانب التشجيع (8).

5. بغرض توسيع نطاق سوق ما بين المصارف فقد أصدر بنك السودان المركزي منشوراً بتاريخ 13 ديسمبر 2007 تحت عنوان تكوين مجموعات التحالف • . تمثلت الأهداف العامة لهذه التحالفات المصرفية حسب رؤية بنك السودان المركزي في الآتي:

- التمهد لخلق كيانات مصرفية كبيرة وقوية وقادرة علي المنافسة محلياً وعالمياً.
- تأسيس المحافظ التمويلية ذات الأغراض المتنوعة.
- تبادل المعلومات المصرفية بين بنوك المجموعة بشفافية.
- تحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق في إدارة السيولة فيما بين البنوك المتحالفة.
- جذب موارد إضافية أو تسهيلات ائتمانية والعمل علي تطوير الخدمات المصرفية فيما بين بنوك المجموعة الواحدة.
- تأسيس صناديق استثمارية مشتركة ومتنوعة.
- زيادة الحصة المشتركة في السوق المصرفية.
- الدخول في المشاريع الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية (9)

(6) في كل سياسات بنك السودان المركزي (منشور إعادة هيكلة و إصلاح الجهاز المصرفي والسياسة

• انظر الملحق رقم (1) من هذه الورقة لتفاصيل أكثر حول هذه المجموعات وأهداف تكوينها.

المصرفية الشاملة، السياسة النقدية والتمويلية، الأحاديث الرسمية للسيد / المحافظ وغيرها) فان مصطلح تطوير سوق ما بين المصارف يعتبر حاضرا ويتم تشجيعه بمختلف الوسائل.

(7) إصدار بنك السودان المركزي لمنشور يتضمن إنشائه لسوق ثانوية لتداول الأوراق المالية فيما بينه وبين المصارف لأغراض إدارة السيولة فيما يعرف بعمليات السوق المفتوحة⁽¹⁰⁾

(8) فيما يتعلق بالقطاع المالي غير المصرفي، فقد أتاح قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994 وكذلك قانون صكوك التمويل لسنة 1995 فرص تكوين صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ التمويلية Syndication وحشد الموارد والمدخرات من الجمهور عبر صكوك المضاربة والاستثمار وكل هذه الأنشطة ذات طبيعة ارتباطية بمسألة تطوير سوق ما بين المصارف وذلك علي الوجه التالي:

- تمثل صناديق الاستثمار أداة استثمار جماعية Pool Investment تتيح للمؤسسات المختلفة بما فيها المصارف فرص جمع الموارد المستقرة لتمويل المشروعات وفرص الاستثمار المختلفة.
- تكوين صناديق الاستثمار للبنوك من شأنه المساهمة في تطوير الخدمات المصرفية، وهذا هدف استراتيجي يصب في خانة تطوير الصيرفة السودانية.
- تكوين صناديق الاستثمار المصرفية من شأنه أن يرفد السوق المالية في السودان بأدوات إسلامية الأمر الذي يزيد من تعميقها وكذلك يتيح فرصا مناسبة للمستثمرين لتنوع محافظهم الاستثمارية.
- يتيح قانون صكوك التمويل لسنة 1995 فرص إصدار الصكوك المصرفية استنادا علي أصول مصرفية منتجة فيما يعرف بتقانة التصكيك وقد نظم القانون مسائل إصدار هذه الصكوك وبين أسسها وكيفية إصدارها والجهات المخول لها هذا الإصدار والمحاسبة عنها وتعيين الجهات الرقابية علي أدائها. ومن شأن هذه الصكوك ان تعمق من سوق ما بين المصارف حيث يمكن للمصارف أن تساهم فيها فضلا عن تكوين أسواق ثانوية لها سواء مباشرة عبر المصرف المصدر أو عبر الإدراج بسوق الخرطوم للوراق المالية⁽¹¹⁾ وغيرها من أوجه التشجيع المختلفة.

ثالثاً: نظرة لواقع سوق ما بين المصارف في السودان:

في هذا الجزء من الورقة يتم استعراض لواقع سوق ما بين المصارف في السودان من عدة زوايا علي الوجه التالي:

(1) الموجودات / المطلوبات فيما بين المصارف:

يقصد بمصطلح الموجودات / المطلوبات فيما بين المصارف موجودات المصرف المحفوظة في مصارف أخرى، وكذلك مطلوبات المصرف المستحقة لمصارف أخرى وذلك بالنسبة لجميع المصارف العاملة في السودان. وتعكس هذه النسبة لإجمالي الموجودات المصرفية العمليات فيما بين المصارف وبالتالي تعطي مؤشرا عاماً لمدي عمق سوق ما بين المصارف في السودان. تم الاعتماد علي البيانات المنشورة بالتقرير

السنوي لبنك السودان المركزي والتي تعكس الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في السودان. بالنظر لبيانات الجدول رقم (2) * والذي يوضح تطور الموجودات /المطلوبات فيما بين المصارف للفترة 1999—2007 يلاحظ أن عمق سوق ما بين المصارف مقاساً علي أساس نسبة الموجودات/ المطلوبات فيما بين المصارف لإجمالي موجوداتها الكلية وصلت في المتوسط إلي 1.92% بحد اعلي 2.97 % في العام 2000 وبحد ادني 0.96 في العام 1999. الجدير بالذكر أن هذه النسبة لم تصل خلال الفترة 1999-2007 إلي مستوي 3%.

في تقديرنا أن هذه النسبة متواضعة وتعكس فقر سوق ما بين المصارف مقاساً بنسبة الموجودات /المطلوبات فيما بين المصارف مما يعني ضعف استفادة المصارف السودانية من فرص هذه السوق لتطوير أعمالها بما يحقق أهدافها وأهداف السلطات النقدية.

كذلك يوجد ضعف لخطوط الائتمان فيما بين المصارف نتيجة انعدام الثقة فيما بينها ويعود السبب في ذلك لضيق القنوات الاستيعابية في الاقتصاد وكذلك لضعف الضمانات المصرفية collateralization المقدمة فيما بين المصارف، وكذلك غياب اتفاقات إعادة الشراء فيما بين المصارف Repos فضلاً عن قيام بنك السودان المركزي بهذا الدور (سوق بين المصارف وبنك السودان المركزي بدلاً عن سوق ما بين المصارف).

(2) التمويلات المصرفية الجماعية: Syndications:

تمثل محافظ التمويل المجمع من أهم آليات سوق ما بين المصارف لتحقيق أهدافها الربحية من ناحية، والاقتصادية الكلية من ناحية أخرى. وبنظرة لهذا النشاط في السودان، نجد أن هناك محاولات جادة لتكوين محافظ لتمويل أنشطة اقتصادية معينة مثل محفظة تمويل المؤسسات الزراعية ومحفظة تمويل السكر وكذلك محفظة تمويل صناعة النسيج ومؤخراً محافظ البنك الزراعي ومحفظة تمويل الهدي (تحت قيادة بنك الثروة الحيوانية). جاء في ديباجة هذه المحافظ أهداف اقتصادية ومصرفية نبيلة تتعلق بتطوير هذه القطاعات من ناحية والمساهمة في تنفيذ سياسة الدولة من ناحية أخرى، كما هدفت لتوزيع مخاطر التمويل علي شريحة كبيرة من المصارف، فضلاً عن إرساء ثقافة سوق ما بين المصارف وأهميته في الاقتصاد الوطني.

في تقديري ودون الدخول في تفاصيل حجم هذه المحافظ والتمويلات التي قدمتها وآليات إدارتها، فقد حققت ايجابيات كبيرة للاقتصاد السوداني بتوفيرها للتمويل الحقيقي لهذه القطاعات في ظل ظروف اقتصادية معقدة**. غير أنها افتقرت للكثير من المقومات المؤسسية والإدارية اللازمة لجودتها وبالتالي شروط استمراريتها مستقبلاً. من المقومات المفقدة في تجارب محافظ التمويل المجمع السابقة ما يلي:

* انظر الجدول في آخر الورقة

** للمزيد عن أداء محافظ التمويل المجمع راجع التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة 1990/1991 وما بعدها.

1. عدم وجود نشرة إصدار Prospectus تحكم العلاقة بين البنوك المشاركة والبنك القائد / المدير للمحفظة Lead Bank.
2. ضعف الشفافية والإفصاح المالي عن أداء المحفظة بصورة دورية، وبالتالي إثبات الأرباح/ الخسائر بصورة دورية في دفاتر البنوك.
3. عدم وجود آلية واضحة للمخارجة من المحفظة إذا رغب أحد البنوك بعدم الاستمرار في المحفظة حتى فترة الاستحقاق.
4. ضعف الأرباح مقارنة بتكلفة الفرصة البديلة للأموال، وغيرها من الجوانب.

(2) أداء مجموعات التحالف:

كما تم ذكره سابقاً فإن احد جوانب تشجيع بنك السودان المركزي لتطوير سوق ما بين المصارف إنشاءه لمجموعات التحالف المصرفية. حقيقة ان الفكرة تبدو رائعة لقيام مجموعات مصرفية ولكن صاحب إنشائها الكثير من التساؤلات حول الأسس الفنية لتكوينها حيث لم يسبق تكوينها إعلام مناسب. وفي تقديري أن أداء معظم هذه المجموعات لم يرتق للهدف الذي ينشده بنك السودان المركزي وهو تقريب مستويات الممارسة المصرفية بين بنوك المجموعة الواحدة تمهيداً لمرحلة الاندماج فيما بين هذه المجموعات*.

(3) استغلال الائتمان الأجنبية فيما بين البنوك المحلية:

توجد اتفاقات تراسل Correspondence Agreements بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية المرسله لها بموجبها تتيح الأخيرة للبنوك المحلية فرص استخدام تسهيلاتهما بأحجام متفاوتة لأغراض عملياتها الخارجية. الملاحظ أن بعض البنوك لا تستخدم سقفها بصورة فعالة فيما يعاني بعضها عدم كفاية السقوفات مما يبرر قيام البنوك فيما بينها وفق ترتيب مقبول للبنوك الأجنبية بتبادل هذه الفوائض بهامش وكالة محدد وبذلك يتطور سوق ما بين البنوك في النقد الأجنبي بصورة كبيرة.

(4) علاقة المصارف بسوق الخرطوم للأوراق المالية:

الغرض من هذا المؤشر هو معرفة إلي أي مدى تستفيد المصارف من وجود سوق للأوراق المالية بالسودان في تطوير أعمالها وبخاصة في مجال حشد الموارد المالية فيما بينها ويمكن الاستدلال علي هذا الجانب من خلال عدة جوانب هي:

* اعتماداً علي متابعة الباحث فان مجموعة الوطن والتي تضم بنوك أم درمان الوطني، بنك الاستثمار المالي، بنك النيلين وبنك العمال وبنك التنمية التعاوني الإسلامي هي من أنشط المجموعات حيث أنشأت محفظة لإدارة السيولة فيما بينها بحجم 20 مليون جنيه فضلاً عن إنشائها لصندوق استثماري بحجم 27 مليون جنيه. يوجد بهذه المجموعة توصيف مؤسسي ينظم أعمالها **ظهرت** لتقارب مهم في ممارساتها المصرفية في مجال سعر الصرف والتدريب والشؤون المصرفية.

(أ) إنشاء المصارف للصناديق الاستثمارية:

الصناديق الاستثمارية هي أدوات للاستثمار الجماعي Pool Investment تقوم فيها جهة معتبرة قانوناً بإصداره وجمع الأموال عن طريق الاكتتاب العام في صكوك الصندوق بغرض استخدامها في غرض محدد (تمويل أو استثمار في أوراق مالية أو ودائع مصرفية أو غير ذلك)*.

بمراجعة بيانات الجدول رقم (2)** والمتضمن لأداء سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2000 يلاحظ وتحت بند الأوراق المدرجة - صناديق الاستثمار أن كل الصناديق المدرجة تتبع لبنك الاستثمار المالي وهو بنك متخصص كلية في مجال الاستثمار بالأوراق المالية حسبما ورد في نظامه الأساسي⁽¹²⁾، الأمر الذي يعني انه ومنذ إنشاء السوق في العام 1994 وحتى تاريخه لم تستقد المصارف فيما بينها من فرص الاستثمار الجماعي عبر الصناديق الاستثمارية المدرجة بالسوق المالية وهي تشكل فرصاً لحشد الموارد المستقرة ذات التكلفة المنخفضة.

(ب) استثمارات المصارف في مجال الأوراق المالية:

يقصد باستثمارات المصارف في مجال الأوراق المالية استعدادها لتوظيف فوائضها في مجال الأوراق المالية ولا تقوم بعمليات التمويل فيما بينها Inter- Loans علي فترات اقصر او أطول لتوظيف الموارد الفائضة فيما بينها. والشاهد أن المصارف السودانية ذات استعدادات قوية ونشطة للاستثمار في الأوراق المالية كمصدر ممتاز لاستدراار السيولة وكذلك لدعم الأرباح الأمر الذي حدا ببنك السودان المركزي لوضع سقف علي استثمارات المصارف في مجال الأوراق المالية وبالأخص شهادات المشاركة الحكومية بنسبة لا تتجاوز 30% من محفظتها التمويلية⁽¹³⁾

الجدير بالذكر أن عدد الصناديق الاستثمارية في مملكة البحرين نما إلى 2617 صندوقاً في العام 2008 وتستثمر مواردها في مختلف المجالات الاقتصادية، مقارنة مع 2467 صندوقاً في العام 2007، ومعظم هذه الصناديق تصدرها وتديرها مصارف تجارية⁽¹⁴⁾.

(ج) العرض والطلب علي الأوراق المالية:

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلي ضعف المعروض من الأوراق المالية وذلك علي أساس حجم الإصدارات الأولية وعدد هذه الإصدارات مقارنة بارتفاع الطلب علي الأوراق المالية***. ان هذا الوضع يؤدي لتشوّه في سوق الخرطوم للأسواق المالية في صورة وجود فجوة تدفع بالأسعار

* لمزيد من المعلومات حول صناديق الاستثمار من الزاوية الإسلامية وأسس تكوينها راجع أشرف محمد دوابه صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006م.

** انظر الجدول في آخر الورقة.

*** لا توجد إحصاءات واضحة للطلب علي الأوراق المالية في السودان ولكن يستدل عليها بعد مؤشرات فرعية أهمها:

إلى اعلي. والسبب في تقديرنا قلة المعروض من الأوراق المالية المصرفية كصكوك صناديق الاستثمار وشهادات الإيداع القابلة للتداول فضلاً عن الصكوك المصدرة بموجب عمليات التصكيك المصرفية. وكلها أوراق مالية تتيح فرصاً أفضل وأوسع لتطوير سوق ما بين المصارف في السودان. والدليل على أهمية هذه الأوراق المالية المصرفية في تشجيع سوق ما بين المصارف قيام بنك السودان المركزي بإصدار شهادات إجازة البنك المركزي (شهاب) ليطور سوق ما بين المصارف لأغراضه المتعلقة بإدارة السيولة ولكن بين المصارف وبينه (بنك السودان المركزي) وليس بين المصارف فيما بينها.

(د) ضعف إصدارات القطاع الخاص من الأوراق المالية Corporate Bonds:

يتصف النظام المصرفي حالياً بتضخم حجم الأوراق المالية الحكومية بمحافظه بدلاً عن الأوراق المالية المصدرة بواسطة القطاع الخاص Corporate Bonds الأمر الذي حدا ببنك السودان المركزي لتحجيم استثمارات المصارف في شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) إلى 30% من إجمالي عملياتها التمويلية).

(5) التكلفة الداخلية للأموال المصرفية:

بالنظر للخارطة النقدية والمالية للاقتصاد السوداني يلاحظ تعدد أسعار الأموال (تكلفة الفرصة البديلة) الخالية من المخاطر والتي تصلح لتكون أساساً لمعايرة فرص الاستثمار Benchmarking. توجد حالياً شهادات شهامة بعائد في حدود (15%) من واقع التوزيعات الأخيرة وكذلك عائداً مستقراً لصكوك الاستثمار الحكومية صرح في حدود (14.7%) وكذلك عائداً في حدود (12%) لشهادات شهاب فضلاً عن مؤشر ربحية المصارف (حالياً في حدود 9% كمؤشر في حالة التمويل بصيغة المرابحة). عند مقارنة هذه العوائد جميعاً بمتوسط عائد الودائع الاستثمارية للمصارف يتضح أن هناك فروقات Spreads كبيرة بين هذه الأسعار من منظور العائد والتكلفة على الأموال سواء بالنسبة للمصارف أو بالنسبة للمتعاملين معها. والسبب في ذلك يعود - ضمن عوامل أخر - لغياب سوق ما بين المصارف حيث هو السوق الرئيسية لتسيير الأموال بالمصارف السودانية ويسترشد بها البنك المركزي في وضع مؤشرات لتكلفة الأموال. كذلك توجد العديد من الدراسات التي توضح أن هامش المرابحة لا يعكس التكلفة الداخلية للأموال بالنسبة للمصارف Internal Cost of capital، وكذلك منحنى العائد للسوق Yield Curve⁽¹⁵⁾.

(6) علاقة حجم شركات الوكالة العاملة بالسوق المالية وسوق ما بين المصارف في السودان:

يوجد تشوه في السوقين المالية والمصرفية، حيث إن عدد المصارف العاملة يفوق 33 مصرفاً وعدد شركات الوكالة العاملة 34 شركة ولكن جميعها، مقاسه على أساس رأس المال لا تساوي 10% أو أقل من رأس المال الأساسي للمصارف (لا توجد بيانات تفصيلية منشورة في هذا الجانب) وهذا يعني أن قدرة شركات الوكالة العاملة في السوق لا تستطيع بصورة مباشرة أن تدعم سوق ما بين المصارف في مجال إنتاج الأوراق المالية التي يمكن أن تستخدمها المصارف السودانية فيما بينها لتحريك الأموال (إدارة الفوائض/

العجوزات المالية).

(7) علاقة مؤسسات الضمان الاجتماعي بسوق ما بين المصارف:

تضخم الفوائض المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية كصندوق الضمان الاجتماعي والمعاشات وهي بصورة كبيرة خارج نطاق الإشراف الفعلي للبنك المركزي بشأن توجيه الفوائض المالية، ونسب السيولة والأمان المالي لأنها محكومة بنطاق إشراف مختلف تنظمه قوانين مختلفة، وان بدأت بوادر حالية بضم فوائض الصندوقين في جسم استثماري واحد (هيئة استثمارات الضمان الاجتماعي). ومن شأن هذا الوضع تكوين فوائض مالية ضخمة خارج نطاق سوق ما بين المصارف السودانية نتيجة لاختلاف الأطر الرقابية والإشرافية، وهذا يؤدي لعدم استفادة سوق ما بين المصارف المحلية من فوائض الأموال لمؤسسات الضمان الاجتماعي وما في حكمها.

القسم الثالث

الخاتمة

أولاً: النتائج:

توصلت الورقة للنتائج التالية:

1. نسبة التعاون بين المصارف السودانية مقاسه علي أساس الموجودات / المطلوبات البنينة الي إجمالي موجودات / المطلوبات المصارف لم تتعد الـ 3% في المتوسط خلال الفترة 1999—2007 مما يدل علي ضعف سوق ما بين المصارف في هذا الجانب.
2. وجود فوائض مالية ضخمة في الصناديق الاجتماعية خارج مظلة سوق ما بين المصارف في السودان، الأمر الذي يحد من فعالية هذه السوق.
3. أن قدرة شركات الوكالة العاملة في السوق لا تستطيع بصورة مباشرة أن تدعم سوق ما بين المصارف في مجال إنتاج الأوراق المالية التي يمكن أن تستخدمها المصارف السودانية فيما بينها لتحريك الأموال (إدارة الفوائض/ العجوزات المالية).
4. وجود هوامش كبيرة ومفارقات في العوائد الخالية من الخطر في السودان مثل شهادات شهامة والصكوك الحكومية وشهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) وهامش المرابحة ومتوسط عائد الودائع الاستثمارية ومؤشرات التكلفة الداخلية للأموال في المصارف، مما يعقد من اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية للمستثمرين وذلك بسبب ضعف أو محدودية سوق ما بين المصارف في السودان.
5. ضعف إصدارات القطاع الخاص من الأوراق المالية كالصكوك الاستثمارية وصكوك المضاربة من شأنه إضعاف أدوات استخدام الأموال في المصارف.
6. ضعف إصدارات المصارف من الأوراق المالية وبالتالي هذا الوضع من شأنه أن يحد من فرص توظيف الأموال بين المصارف في السودان.
7. لا يوجد تبادل محلي بين البنوك لاستغلال فوائض خطوط الائتمان من المصارف الأجنبية.
8. فكرة إنشاء مجموعات التحالف المصرفية تبدو جيدة من اجل إنشاء كيانات مصرفية كبيرة تدعم من سوق ما بين المصارف في السودان، ولكن أداء معظم هذه المجموعات لم يرتق للمستوي الذي ينشده بنك السودان المركزي وهو تقريبا مستويات الممارسة المصرفية بين بنوك المجموعة الواحدة تمهيداً لمرحلة الاندماج فيما بين هذه المجموعات عدا مجموعة الوطن التي تعد الأنشطة من بين هذه المجموعات.

ثانياً: التوصيات:

علي الرغم من هذه الملامح التي تبدو قاتمة للصورة العامة لسوق ما بين المصارف في السودان الا انه توجد بوادر لتطور هذا السوق بسبب التشجيع المتواصل لبنك السودان المركزي لهذه السوق من ناحية، ولإتباع البنك المركزي في العقد الأخير سياسات مصرفية إصلاحية من شأنها ان تعمق من هذه السوق الهامة ضمن حلقة القطاع المالي في الاقتصاد. كذلك لوجود سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي يعول عليه كثيرا في تطوير سوق ما بين المصارف في السودان. في هذا الإطار وبغرض تفعيل سوق ما بين المصارف في السودان فان الورقة تقترح حزمة من التوصيات هي:

1. ضرورة قيام الجهات الإشرافية والرقابية علي النظام المصرفي (بنك السودان المركزي و اتحاد المصارف السوداني، صندوق ضمان الودائع المصرفية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، والبنوك فيما بينها والإعلام الاقتصادي وغيرها من الجهات ذات الصلة بالعمل المصرفي) بإشاعة ثقافة سوق ما بين المصارف وأهميتها النقدية والاقتصادية، مع ضرورة تشجيع الكتابات حولها.
 2. إيجاد آليات لضمانات قوية للقروض فيما بين المصارف Inter banking loans.
 3. تحسين الإفصاح المالي Financial Disclosure وذلك تمشياً مع المعايير والقوانين السائدة.
 4. تشجيع المصارف فيما بينها أو منفردة علي إنتاج الأوراق المالية التي تتيح الاستخدام الأفضل للفوائض/العجوزات المالية وذلك لخدمة سوق ما بين المصارف المحلي.
 5. علي البنك المركزي توضيح حجم التضخم المستهدف Target Inflation وسعر تكلفة الأموال المستهدف Target Rates لأنهما أهم معايير استخدام الأموال وتحديد تكلفة الفرصة البديلة للأموال بالمصارف Opportunity Cost.
 6. ضرورة شيوع ثقافة التحوط المصرفي Hedging Culture.
 7. علي البنك المركزي طالما هو المشرف علي النظام المالي في البلاد ومن ضمنها الأسواق المالية أن يعمل دائما لإحداث التوازن بين العرض والطلب وذلك لضمان التوازن في السوق المالية بما يخدم أهدافه في إدارة السيولة علي المستوي الاقتصادي الكلي وفي هذا السياق فقد أصدر بنك السودان المركزي منشوراً تحت عنوان صناع السوق، غير أنه لم يري النور بعد.
 8. تطوير إصدارات القطاع الخاص من الأوراق المالية (تنظم بواسطة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994 وقانون صكوك التمويل لسنة 1995).
 9. تساؤل؟ هل سوق ما بين المصارف بديل للسوق المالية علي اعتبار أن سوق ما بين المصارف يوفر فرصاً أفضل للمصارف لإدارة سيولتها علي غرار السوق المالية؟
- في السودان الإجابة لا بسبب تباين أهداف السوقيين واختلاف طرق عملهما وبالتالي اختلاف شكل العوائد والمخاطر بهما بالإضافة إلي تكلفة الحصول علي الأموال في هاتين السوقيين. وبذلك فان

السوقين المالي والمصرفي من شأنهما أن يوفرًا معاً أرضية مشتركة لتطوير سوق ما بين المصارف في السودان.

10. هل الاحتياطات القانونية Legal Reserves تعد احد أسباب ضعف سوق ما بين المصارف في شقه المتعلق بالتمويل ذو الأجل (القصير الي الطويل) Term Market؟ هنا تتداخل أهداف السياسة النقدية المتعلقة بتحجيم الكتلة النقدية لمعالجة التضخم مع شروط تطور سوق ما بين المصارف الذي يتطلب توفر سيولة كبيرة للمصارف، الموازنة بين هذه المطلبين تبدو محيرة في بعض الأحوال غير انها مطلوبة.

11. الحاجة لإيجاد سعر الأموال فيما بين البنوك بالخرطوم KIBOR - Khartoum Inter bank offered rate او أية تسمية أخرى، ليكون احد المؤشرات المهمة لعملية التوسط المالي وليسترشد به البنك المركزي السوداني في رسم سياساته النقدية وتقوية أدوات إشرافه المالي في الاقتصاد. تنشأ أهمية هذا السعر او المعدل rate في كونه أداة معيارية Benchmark تساعد في التوفيق بين العوائد المصرفية وبين العوائد علي الأوراق المالية الحكومية من ناحية والتي تمثل سعر السوق الذي تسترشد به المصارف والقطاع الخاص علي السواء في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية .

ثالثاً: الأفكار البحثية المستقبلية:

1. يمكن التوصية ببحوث قادمة في مجال تطوير سوق ما بين المصارف في السودان علي النحو التالي:
1. انعكاسات تعدد مؤشرات تكلفة الأموال علي فعالية السياسة النقدية في السودان.
2. فرص التقارب بين بنوك الشمال والجنوب في مجال سوق ما بين المصارف في السودان.
3. دور بنك السودان المركزي في تطوير سوق ما بين المصارف في السودان.
4. الدور المفقود لسوق الخرطوم للأوراق المالية في مجال سوق ما بين المصارف في السودان.

الملاحق



- (1) Reuters financial Glossary, Reuters.com , Aug,2008
- (2) www.businessdictionary.com , April ,30th , 2009.
- (3) www.investorglossary.com April ,30th , 2009
- (4) Ulrike Neyer , Nurge wiemers , Why do we have an interbank money market , Halle Institute for economic research , Dec.2003 , Germany.
- (5) Craig Furfine , BIS working paper , No.99 ,The interbank market during a crisis , Monetary & economic Department , June 2001.
- (6) Franklin Allen and Others , Interbank market liquidity and Central bank Intervention , NY Univ , Oct.2008
- (7) Syed Tarig Husain , State and need of Islamic Interbank market in Pakistan , paper presented in Islamic Financial Market conference , Pakistan , Jan.2007
- (8) د. عصام الدين الليثي، العلاقات المصرفية البنينة في السودان: حاضرها ومستقبلها، في مجلة المصرفي، اتحاد المصارف السوداني، العدد الأول، يونيو 2002.
- (9) بنك السودان المركزي، منشور السياسة النقدية والتمويلية للعام 2008.
- (10) بنك السودان المركزي، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، منشور تكوين مجموعات التحالف، الخرطوم، ديسمبر 2007.
- (11) بنك السودان المركزي، منشور شراء وبيع الأوراق المالية،
- (12) جمهورية السودان، قانون صكوك التمويل الخرطوم، 1995.
- (13) الاستثمار المالي، النظام الأساسي للبنك، 1997.
- (14) انظر موجهات السياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزي خلال الفترات الأخيرة علي موقعه بالانترنت www.bankofsudan.org
- (15) صحيفة الوسط البحرينية، علي موقعها بالانترنت ليوم 22 مارس 2009.
- (16) يوسف عثمان إدريس وآخرون، كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المرابحات بالمصارف للفترة 2000-2005، إدارة البحوث والإحصاء، سلسلة الدراسات والبحوث رقم (9) - بنك السودان المركزي، أغسطس 2006.